Journal Of the Iraqia University (68-1) July (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

سياسة فرنسا تجاه لبنان (١٩٢٩ – ١٩٣٤)

الاستاذ الدكتور احمد ماجد عبد الرزاق

جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

France's Policy towards Lebanon(١٩٢٩ ١٩٣٤)

Research presented by Prof. Dr. Ahmed Majid Abdel-Razzaq
University of Diyala / College of Education for the Humanities, Department of History
ahmedm361@gmail.com

ملخص البحث

تعد دراسة هكذا مواضيع مهمة الأ وهي سياسة فرنسا تجاه لبنان خلال الفترة ١٩٢٩ والتي كانت تؤكد بداية ازمة عالمية ولما لها تأثير واقع ملموس على الواقع الاقتصادي في لبنان كون ارتباط لبنان اقتصادي بفرنسا لما يكن ارتباط الفرنك الفرنسي بالاقتصاد اللبناني ، وعلمه الدستور على هذا الاساس كونه ان لبنان واجراء الانتخابات في هذه الفترة لا يمكن كون ان هذه الانتخابات تحتاج إلى اموال طائلة ولا تستطيع لبنان توفير ذلك وعلى هذا الاساس علق الدستور و المجيء بشخصية موالية لهم وصديقة لهم، ويحقق غاياتهم ، ويعد بالنسبة لهم رجل المرحلة الا وهو شارل الدباس فضلاً عن تعليق الدستور عام ١٩٣٢ هو ان اسكندر الرياشي يقول ان لبنان ملك للمفوض السامي ، وعلى اثر ذلك تم اجراء الاستعداد السكاني وان المسلمين لم يشتركوا كونه ، لم يكن عادلاً واشابه التترديس واصدروا قراراً ان الذي خرج ، قبل عام ١٩٢٠ يحق له الانتخاب حتى يكون المسيح الاكثرية ، ويشكلون الحكومة وعلى هذا الاساس انتهت مصلحة فرنسا مما أدى إلى المجيء بشخصية مواليه الا وهو حبيب باشا السعد عام ١٩٣٤ وانتهاء حقبة مهمة، و المجيء بشخصية تكون مناسبة لهم القدرة ومناسبة لفرنسا. الكلمات المفتاحية، سياسة ، فرنسا ، لبنان

Abstract:

Studying such topics is important, namely France’s policy towards Lebanon during the period 1929 which confirmed the beginning of a global crisis and because it influences the economic status of Lebanon since Lebanon was economically linked to France. While the French franc was not linked to the Lebanese economy, and the constitution was commented on this basis, as it was Lebanon. Holding elections in this period is not possible because these elections require huge amounts of money and Lebanon cannot provide that. On this basis, it suspended the constitution and presents a loyal personality who can achieve their goals, and is considered to them as the man of the period, namely Charles Al-Dabbas. In addition to suspending the constitution in 1932, Iskandar Riyashi said that Lebanon belongs to the High Commissioner. As a result, the population census was conducted and the Muslims did not participate in it because it was unfair and there were suspicions.They issued a decision that those who left before 1920 have the right to vote so that the Maronites would be the majority and they would form the government. On this basis ،France's interest ended which led to introducing a loyal person namely Habib Pasha Al-Saad in 1934 is the end of an important era, and introducing a person that would be suitable for Fance in this period. Keywords: politics, France, Lebanon

المقدمة

يعد دراسة لبنان بشكل عام من الدراسات المهمة، التي لها اثر في تاريخ الوطن العربي عموماً، ولبنان خاصة لما لها تأثير على الواقع المجتمعي ولا بد ان نذكر اهمية موضوع الدراسة عام ١٩٢٩ ، وهو بداية ازمة عالمية جديدة تأثيرها ، على الواقع اللبناني وهو تعديل الدستور وانشاء دعم شارل الدباس وتأثيرها على المجتمع اللبناني ، وان الهدف من هذا التعديل ليس الازمة العالمية بحسب ، انما التعديل اتى المجيء بشخصية

مناسبة للفرنسيين وخاضعاً لسياستهم، ومطيعاً لهم وله مقبولية لدى الجميع وصديقاً حميماً لفرنسا و حارب الدولة العثمانية ، وعلى مسافة واحدة من الاحزاب الا وهو شارل الدباس وليس كما ادعت فرنسا، وجود ازمة عالمية (تقول ان الانتخابات تحتاج الى اموال كثيرة) فهذا لا يمكن ان تكون هناك انتخابات، وكما قال اسكندر الرياشي ان الرئاسة ملك للمفوض السامي . اما عام ١٩٣٤ وهو اجراء انتخابات المجلس النيابي وانتهاء حكم شارل الدباس وكانت من الطبيعي ان تنتهى بفوزا بفوزا عثرية موالية للانتداب وانتخاب حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية ، وفرض المفوض السامي قانون الاجراء المدني بدل القوانين العثمانية) وقد قسم البحث الى مقدمة وخاتمة وخمسة مباحث ، كان عنوان المبحث الاول الانتخابات الرئاسية الأولى في لبنان عام ١٩٢٦ والتعديل الاول للدستور اللبناني في ١٧ تشرين الاول ١٩٢٧، وعنوان المبحث الثاني تتناول التعديل الثاني للدستور عام ١٩٢٩ وتجديد الرئاسة، امام المبحث الثالث فكان بعنوان سياسة فرنسا في لبنان واهم الاجراءات التي قامت بها خلال فترة ازمة الحكم (١٩٢٩ – ١٩٣٢) ، اما المبحث الرابع فكان بعنوان سياسة فرنسا تجاه رئاسة الجمهورية عام ١٩٣٢ وتعليق الدستور اما المبحث الخامس فقد تناول التعداد السكاني في لبنان عام ١٩٣٢. وما هي الاسباب التي دعت إلى تعليق الدستور عام ١٩٣٢ وانتهاء حكم شارل الدباس عام ١٩٣٤ وقد اعتمد الباحث على عدد من المصادر التي كانت لها يصمة واضحة ومنها كتاب حسان حلاق، تاريخ لبنان الحديث والمعاصر التي كان له اهمية كبيرة في رفد الدراسة لغزارة المعلومات وحيادية الكاتب وعرض المادة العلمية بشكل سلس او علمي مفهوم ، وكذلك كتاب حقائق لبنانية لبشارة الخوري ، الجزء الاول الذي كان يعد يحق من المصادر المهمة والغزيرة بمعلوماته والاستفادة منه وحيادية الباحث الذي افادنا مع المصدر السابعه لحسان حلاق في المباحث الأولى للبحث والرفد بمعلوماته التي قد تكون نادرة وكذلك كتاب ادمون رباط الوسيط في القانون الدستوري اللبناني الذي كان له اهمية كون الكتاب تناول موضوع مهم وهو يختص بالدستور والتي كانت معلوماته جيدة افادتها خلال المباحث الثاني والثالث من خلال تعديلات الدستور والذي كان وافي بمعلوماته وغزارتها وحيادية الباحث كذلك كتاب سعيد مراد، الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين (١٩١٤-١٩٤٦) والذي كان وافي بمعلوماته وغزارة انتاجه والذي تناول حقيقة مهمة بين الحربين التي كان لها احداث ذات اهمية لما مر به تاريخ لبنان باحداث مثيرة ومؤثرة في هذا البلد، وكذلك افادتنا جريدة النهار التي كانت لها معلومات جيدة ومهمة فضلاً عن كتاب باللغة الفرنسية .Meir Zamiv, Lebanon's Quest the road to state bood (1926–1939) 1.13 tauris Publishers Lond on's الذي كان من المصادر المهمة وحيادية الكاتب ومعلومانه الوفيرة كونه يعالج مشكلة مهمه بداية تعيين رئيس جمهورية وبداية العرب العالمية الثانية و قد واجه الباحث عدد من الصعوبات كونه موضوع مهم وحيوي وصعوبة الحصول على الوثائق لان القدرة تدرس سيطرة الفرنسية على مقاليد الامور فكانت نادرةالحصول عليها .

المبحث الاول / الانتخابات الرئاسية الأولى في لبنان عام ١٩٢٦ والتعديل الاول للدستور اللبناني في ١٧ تشرين الاول عام ١٩٢٧

تضمن الدستور اللبناني أنشاء برلمان للبلاد مؤلف من مجلسين ، هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، وعندما أقر الدستور في الثالث والعشرين من ايار عام ١٩٢٦ ، تحول المجلس التمثيلي اللبناني إلى مجلس النواب(١) واصدر المفوض السامي هنري دي جو فنيل قرار (٣٠٥) في ٢٤ ايار ١٩٢٦ الذي عُين بموجبه اعضاء مجلس الشيوخ المؤلف من ١٦ شيخاً (٢)، ودعى المجلسان وفقا لاحكام الدستور لانتخاب رئيس جمهورية لبنان، وعقد المجلسان النواب والشيوخ ، جلسة مشتركة في ٢٦ ايار من العام نفسه تم خلالها انتخاب محمد الجسر رئيساً لجلسة المجلسين بأجماع الأصوات (٣)، وتليت خلال الجلسة المادة (٤٩) من الدستور التي تنص على انتخاب رئيس الجمهورية ، وبعد اجراء التصويت فاز شارل الدباس برئاسة الجمهورية بالاجماع من قبل المجلسين .وبهذا ينتهي الحكم الفرنسي المباشر وبدأ الحكم الفرنسي اللبناني المشترك (٤)الواقع ان انتخاب شارل الدباس(٥) من قبل مجلسي النواب والشيوخ رئيساً للجمهورية لم يكن الاشكلاً صورياً، اذ ان فرنسا اختارته ليكون اول رئيس جمهورية وان بهذا الصدد يقول الباحث مسعود الظاهر(٦) بهذا الصدد اجتمع مجلس الشيوخ والنواب في ٢٦ ايار ١٩٢٦ وانتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية وهو السيد شارل الدباس ، لقد احتفظ الشيوخ والنواب ببطاقات الانتخاب جاهزة دون ان يعرفوا اسم من سيدونون عليها، وكانت انظارهم تتجه إلى منصة المفوض السامي ، ووصلت كلمة السر لحظة افتتاح الجلسة حين اعلم المفوض السامي ، انه لا يريد أنتخاباً بالاغلبية، بل بالاجماع تلك كانت التوصية وقد عمل الجميع بحذافيرهاويرى الباحث ان سبب اختيارها لشارل الدباس انه كان مقبولاً من قبل الجميع فضلاً عن عمله ضد الدولة العثمانية ، وهو الارثذوكسي الوحيد الذي طائفته لا تشكل الاكثرية والمقرب من قبل الفرنسيين وحارب الدولة العثمانية كما ان الطائفته رصيداً عربياً كبيراً ، اما التعديل الاول للدستور اللبناني في ١٧ت ١٩٢٧ بعد الخلافات السياسية التي شهدها البرلمان بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب والتي أثرت بشكل واضح على عمل الحكومة ، لا سيما بعد ان تأخر اقرار الموازنة لذا اصبح من الضروري تقليص التشكيلات الادارية

في البلاد، مع ضرورة اتخاذ اجراءات اصلاحية ، تطال مجلس الشيوخ بالدرجة الأولى(٧) لا يمكن تحقيق ذلك الا عن طريق تعديل الدستور، وتوحيد المجلسين في مجلس واحد لا سيما ان الدستور قد حصر ، حق اقتراح القوانين والنفقات بالنواب وحدهم دون الشيوخ ، مما جعل الازمة بالغة أكثر لا سيما ان مجلس النواب هدد بنزع الثقة عن الحكومة، اذا ما أصرت على مشاريعها ومجلس الشيوخ الذي كان يلح عليها بااستعمال الاصلاحات التي يراها ضرورية ومن هذه التعديلات ادماج مجلس الشيوخ في مجلس النواب مما ادى إلى الغاء المادتين ٢٢،٢٣ من الدستور وتعيين ثلثي اعضاء مجلس النواب من قبل رئيس الجمهورية وانتخاب الثلثين الاخرين مما ادى الى تعديل المادة ٢٤ من الدستور(٨)وفضلاً عن الغاء حق مجلس النواب بطلب زيادة النفقات مما ادى إلى تعديل المادة ٨٤ من الدستور، وكذلت وجود اختيار نصف اعضاء الوزارة من داخل مجلس النواب مما ادى إلى تعديل المادة ٢٨ ، فضلاً عن صلاحية رئيس الجمهورية بنشر مشروع الموازنة ، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، فيما اذا امتنع المجلس عن اقراراه قبل آخر شهر كانون الثاني مما ادى إلى تعديل المادة ٨٦ من الدستور(٩)ان صلاحيات رئيس الجمهورية بفتح اعتمادات جديدة لا تتجاوز كل مادة من الاعتماد الواحد مبلغاً قدره الف وخمسمائة ليرة سورية لبنانية ذهبية ، على ان يطرح هذا القرار بموافقة البرلمان مما ادى الى تعديل المادة ٨٥ من الدستور ، واضاف ان صلاحية رئيس الجمهورية بنشر كل مشروع قانون يكون قد أحاله إلى المجلس مقترناً بصيغة الاستعجال ، اذا ما انقضى اربعون يوماً على احالته بدون ان يتناقش فيه ، مما ادى الى تعديل المادة ٥٨ من الدستور(١٠) .

ويرى الباحث ان الغاية من هذه التعديلات الجذرية انما كانت في توطيد السلطة الاجرائية وجعلها متفوقة بصلاحياتها الشاملة على البرلمان . والذي يعد تكريساً شرعياً للاستعمار الفرنسي لسلطات الانتداب .

المبحث الثاني/التعديل الثاني للدستور عام ١٩٢٩ وتجديد الرئاسة لشارل الدباس وسياسة فرنسا ازاءها

لقد شارفت رئاسة شارل الدباس على نهايتها كما حددها الدستور، اذ لا تتجاوز ثلاث سنوات وكان يرغب في تجديد رئاسته ، وذلك بسبب ولائه المطلق للسلطة الفرنسية وخضوعه له، فقد تمت اعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية وبمساندة فرنسية ، حيث أنتخبه مجلس النواب للرئاسة في ٢٥ آذار ١٩٢٩ باثنين واربعين صوتاً ضد صوتين فقط(١١) ، ويذكر اسكندر الرياشي ان الرئاسة كانت ملك للمفوض السامي يعطيها لمن يشاء، وكان المجلس النيابي ينتخب الرئيس أسمياً ان الاحداث التي مرت لا سيما في اثناء الحملة الانتخابية، قد دفعتا المفوضية المفوضية العليا الفرنسية التيقن بضرورة الزيادة في توطيد السلطة التنفيذية(١٢)، لذلك بادرت الحكومة الجديدة برئاسة حبيب باشا السعد بتاريخ ١٩ آب ١٩٢٨ ، بعد ان قدم بشارة الخوري استقالته وضمت وزارة حبيب باشا السعد، الذي احتفظ لنفسه برئاستهاالتي كانت من ورائها المفوضية العليا، ان تقدمت بمشروع ثانٍ للدستور(١٣) ،اذ أقره مجلس النواب في ٢٧ نسيات ١٩٢٩، واصدره رئيس الجمهورية في ٢٨ ايار ١٩٢٩ وتناول التعديل بعض النصوص التي كان من شأنها ، زيادة صلاحية رئيس الجمهورية وهي تمديد ولايته من ثلاث سنوات الى ست سنوات، واعطاء صلاحية للرئيس بان يختار جميع اعضاء الوزارة من خارج البرلمان مما ادى إلى تعديل المادة ٢٨ من الدستور ولرئيس الجمهورية له الحق بحل مجلس النواب بمرسوم معللاً يتخذه مجلس الوزراء وموافقته مما ادى إلى تعديل المادة ٥٥ (١٤)ويرى الباحث في ذلك مع وجود الدستور وتعديلاته لم تمارس الحكومة صلاحياتها الدستورية الحقيقية، اذ كانت المفوضية الفرنسية هي صاحبة الحق والتصرف بالدستور بتعليقه او تعديله او التصرف به خارج اطاره كما هو الحال مع منصب الرئاسة الذي ، ينص الدستور على وجود انتخاب الرئيس من قبل المجلس النيابي، الا ان سلطات الانتداب كثيراً ما تجاوزت نص الانتداب إلى التعيين من قبل المفوض السامي بشرط ، ان يكون الرئيس المعين او المنتخب موالياً لها(١٥)ومن اسباب تعليق الدستور الأخرى ، هو ان المدة التي تستغرقها الانتخابات في حالة كون المجلس متصلاً لم تستمر طويلاً، مما يؤدي الى فراغ سدة الرئاسة مدة طويلة قد يعرض البلاد إلى الخطر، لان الدستور فوض السلطة التنفيذيه في هذه الحالةإلى مجلس الوزراء دون تحديد رئيس بالوكالة(١٦) ، وان هذا التعديل جاء لاثارة فوضى سياسية ليتسنى لفرنسا السيطرة المباشرة على مقدرات البلاد كما حصل ذلك بعد فترة تعليق الدستور، ثم ما لبثت ان الحركة الوطنية في لبنان ان استعادت قواها نتيجة عوامل الصراع الدولي المستجدة ، وحصول التطور في الفكر القومي العربي كان يسير في ظل هذا الاتجاه ، البعض من ممثلي لبنان في المجلس النيابي الذين اتخذوا مواقف مستقلة(١٧) ، والتي كانت مضادة للتوجهات الفرنسية كما هو الحال على اصرار ترشيح محمد الجسر(١٨) لرئاسة الجمهورية مما ادى ان المفوض السامي يعلق الدستور ، بدعوى ان تكاليف تطبيقه تثقل كاهل الخزينة اللبنانية وان المفوض السامي ويغاند(١٩) بعد عودته من باريس و ادلاء باارائه في لجنة الانتدابات ليكون البديل ، تقليل حجم الجهاز الاداري وتغير نوعية الخطط الموضوعة من قبل الوزارة ، الا ان هذا البديل لم يكن حقيقياً فالنظر إلى جيش الموظفين الفرنسيين الموجودين في نفس الفترة مما يدل على عددهم قد ازداد بشكل متصاعد من ٣٥٠ موظفاً قبل الاحتلال الى ٤٠٠٠ الاف موظف عام ١٩٢٨ وان هذا يعد ، تعزيز السيطرة الفرنسية على الادارة السياسية في البلاد، وإضافة إلى وجود القوات العسكرية والشرطة(٢٠)ولم تكن عملية تعليق الدستور، ناشئة

عن دوافع اقتصادية وناتجة عن الازمة الاقتصادية التي ظهرت في لبنان، والمتمثلة بارتفاع الاجور والبطالة واعطائه عند التطبيق نتائج ايجابية ، كما تدعي السلطات الفرنسية ان نظام الدولة على النمط الغربي لا يصلح لبلاد متأخرة مثل لبنان، مع وجود نمط من الحياة الاجتماعية التقدمية ، البالغة التمدن ومواهب اللبنانيين الواضحه في التجارة(٢١) ، فضلاً عن الاحتكار الفرنسي لاغلب المجالات الاقتصادية ، كما ان التبعية الاقتصادية اللبنانية للاقتصاد الفرنسي سواء بطرح عملة ورقية لبنانية ، مرتبطة بالفرنك الفرنسي بعد الغاء تعامل لبنان ، بالليرة التركية ونوعية الاستثمارات كون المشاريع المطروحة من قبل الحكومة اللبنانية لا تعدو ان تكون مشاريع حبر على ورق ليس اكثر وان التغير الذي حصل لم يقل النفقات(٢٢) ، ومن اسباب تعليق الدستور هو الحصول لحاجة فرنسية لتمديد فترة رئاسة شارل الدباس، وتخوف الفرنسيين ، من ترشيح شخصية غير المرغوب فيهم لهذا المنصب ، وولائه المطلق للسلطات الفرنسية وخضوعه لها وعلى هذا الاساس، تم تعديل الدستور(٢٣) على اساس الجمع بين الوزارة والنيابة ومع تمديد فترة ولاية رئيس الجمهورية إلى ست سنوات وقد اقترحوا الفرنسيون في ذلك وذلك لتحقيق غايات لهم والا وهي ترشيح الشخص المناسب لهم ، وقد كان ذلك النصيب الاكبر في تأليف الوزارة و ترشيح اميل آده رئيسا للوزارة(٢٤) ، وفي حالة رفضه يرشح موسى نمور يرشح جورج ثابت وقد تم تأليف الوزارة في ١٢ تشرين الاول ١٩٢٩ لكن من الملاحظ استمر المفوض السامي يدور المسيطر والمنسق السياسي بجولاته التفقدية او تلقيه العرائض و المطالبات الخاصة بطلبات العفو عن الثائرين والمعتقلين وتخفيف العضو عن الصحف(٢٥) ، مما نلاحظ من حجم التأثير السياسي للمفوض السامي في لبنان، ليس بوجود قوات فرنسية بل ايضاً بوجود جهاز اداري يقود الاوضاع السياسية والاجتماعية ، حيث بقت الشرطة بيد المستشارين الفرنسيين، بينما كانت دائرة الامن الفرنسية التي كانت تضم الكثير من رجال التحري، وهي المسيطرة على زمام الامور هناك(٢٦)ونجد وعلى هذا الاساس رفضت السلطات الفرنسية ضد ترشيح محمد الجسر الى رئاسة الجمهورية ، وعلى الرغم لم يكن هناك عداء مسبق بينها و بين محمد الجسر ، كون السلطات الفرنسية لم ترغب بوصول شخص مسلم إلى منصب رئاسة الجمهورية، فضلاً عن ذلك لعدم الملائمة مع سياسة فرنسا من ناحية ولتجاوز التوجهات الفرنسية مقولة (ان اقرب المرشحين للنجاح اكثرهم خضوعاً لفرنسا) وانما عمدت إلى الاحتكام للاستراتيجية الفرنسية في التعامل ، مع البيئة الاجتماعية المستندة إلى الطائفية السياسية(٢٧) ، لذا لم تسر الامور وفق رغبة المفوض السامي بونسو، بامكانية فوز الشيخ محمد الجسر المسلم السني او بشارة الخوري صاحب الاراء، التي تدعوا الى التقارب اللبناني العربي مما دعا إلى المفوض السامي بتعليق الدستور(٢٨) .

المبحث الثالث / سياسة فرنسا في لبنان واهم الاجراءات التي قامت بها خلال فترة ازمة الحكم (١٩٢٩-١٩٣٢)

عندما بدأت الازمة الاقتصادية في فترة شارل الدباس الثانية (١٩٢٩-١٩٣٢)، ونظراً للترابط الاقتصادي الكبير، بين الدول الرأسمالية ، تعرضت فرنسا إلى اثار تلك الازمة وكان القطاع المالي، أكثر القطاعات تضرراً في فرنسا كان من الطبيعي ان تنعكس الازمة على الاقتصاد اللبناني، لا سيما بعد ارتباط الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الفرنسي، واصبح الاقتصاد اللبناني تابعاً للاقتصاد الفرنسي(٢٩) ، بعد اعتمدت مبدأ التوحيد الاقتصادي بين سائر، الدول الخاضعة للانتداب الفرنسي فعمدت شركات الاحتكار الفرنسية، إلى تحميل شعوب هذه الدول ومنها الشعب اللبناني عبء الازمة الاقتصادية ، واخذت تسترد من قبضتها على الاقتصاد اللبناني ، مما ادى الى انهيار عدد من القطاعات المنتجة قصرين الازمة الاقتصادية العالمية القطاع الصناعي والزراعي والتجاري، ففي مجال الصناعة قضت السياسة الاقتصادية اللبنانية ، بأن يبقى لبنان بلداً مستهلكاً وسوقاً لتصريف المنتجات الصناعية الفرنسية، وفي الوقت الذي بدأت فيه في لبنان تظهر بعض الصناعات الحديثة الحقيقة، مثل صناعة الغزل والنسيج فضلاً عن صناعة الاسمنت ، وبسبب ضغوطات الازمة الاقتصادية العالمية اغلقت عدد من المصانع والمحلات التجارية والمصارف واعلان افلاسها، ولم تكن التجارة أحسن حال في اثناء تلك المدة من الصناعة ، فقد كان مرفأ بيروت الطرف الاكثر اهمية وازدحاماً ، بين المرافئ في الساحل الشرقي للبحر المتوسط فضلاً عن ان معظم تجارة الترانزيت إلى البلدان الداخلية كانت تمر عبر ذلك المرفئ الامر الذي وفر مجالات كثيرة ومتنوعة للعمل(٣١) ، والذي كان يغذي موازنة المفوضية العليا الفرنسية بالمال، وارادت سلطة الانتداب الفرنسي الحصول على المزيد من عائدات ذلك المرفأ بهدف تحقيق التوازن في ميزانيتها فقامت بزيادة الضرائب والرسوم على المرفأ بنحو ٢٥٪ عام ١٩٣٠ ، وسرعان ما زادت الى ما بين ٥٠-١٠٠٪ في نهاية عام ١٩٣١(٣٢) ، وكان لهذه التدابير الكمركية الاثر السيء على جوانب عدة ، اذ انه زاد من اثقال ثقل اللبنانيين، مما ادى الى دفع التجار والتحول من مرفأ بيروت إلى مرفأ حيفا، الذي اخذ يشكل منذ ذلك الوقت المرفأ المنافس الرئيسي للمرفأ اللبناني(٣٣) ، وكان من نتائج ذلك اتساع نطاق البطالة و تفاقم الازمة الاقتصادية في لبنان، ولم تكن الزراعة بمنأى عن الازمة الاقتصادية فقد انخفض الطلب على المحاصيل والمنتجات الاساسية كالزيتون والحرير والعنب والتبغ، والتي كان يعتمد عليها القسم الكبير من اللبنانيين في تأمين رزقهم، فقد اخذ الطلب على تلك المحاصيل يتضاءل تدريجياً حتى وصل إلى درجة خطيرة في اواسط الثلاثينات من القرن العشرين فزيت الزيتون الذي كان يصدر

للخارج ، بكميات كبيرة للاكل ، وصناعة الصابون والزيوت ، فان الطلب عليه بعد ان شاع استخدام زيوت اخرى فانخفض سعره، وازدادت صعوبة تسويقه(٣٤) ، وكذلك الحال بالنسبة لانتاج الحرير الطبيعي الذي تراجع بسرعة ، وفقد اهميته بوصفه مصدراً رئيسياً من موارد البلاد لنصف السكان، لا سيما بعد ان اخذ الحرير الصناعي يغزو الاسواق التجارية العالمية، ويحل محل الحرير الطبيعي في الصناعة اذ هبط انتاج الحرير الطبيعي إلى خمسة وخمسين الف كيلو غرام ، بعد ان كان قد بلغ عالم ١٩٢٨ أكثر من ٣٥٠ الف من الكيلو غرام، في سوريا ولبنان وما يقارب ١٢٥ قرشاً وبذلك فقد الكثير من الذين يعتمدون على الحرير اهم موارد رزقهم واضطر الكثير منهم إلى اعلان افلاسهم ، ومنذ اوائل الثلاثينات انتشرت بعض الامراض التي اصابت نباتات العنب ، وراحت تفتك بالاشجار والحقت خسائر فادحة بهذا المورد الاقتصادي المهم(٣٥)من نتائج الازمة الاقتصادية العالمية ، انها الحقت خسائر فادحة وكبيرة باللبنانيين المقيمين بالخارج لاسيما المدخرين بالعملة النقدية الفرنسية او البريطانيين بعد ما أقدمت كل من الدولتين على خفض القيمة النقدية لها كما تم حصول انخفاض في حجم الاموال ، التي كان يرسلها المغتربون لمساعدة اهالي اللبنانيين بدرجة كبيرة ، ولما كان النقد السوري اللبناني مرتبطاً بالعملة الاوروبية، انخفضت قيمته تلقائياً وضعفت قوته الشرائية وارتفعت اسعار المواد بشكل عام(٣٦) ، مما أثرت الازمة الاقتصادية سلباً على معيشة اللبنانيين فازدادت الضرائب، وارتفعت الاسعار وانتشرت البطالة بشكل كبير لاسيما ، بعدما قررت ادارة المصانع لطرد اعداد كبيرة من العمال فاجتاحت البلاد موجة من التذمر والشكوى، فسرعان ما قامت مظاهرات و اضطرابات و اعمال شغب ، اخذت تهدد الأمن والاستقرار في اواسط شهر اذار ١٩٣١ شهدت بيروت اضراباً شعبياً كبيراً ، من أجل تخفيض أسعار الكهرباء واجور الترامواي ، بعد ما قامت الشركة صاحبة الامتياز بزيادة اسعارها وقد استمرت المقاطعة (٣ أشهر)، ولم تتوقف الا بعدما استجابت الشركة لمطاليب الاهالي(٣٧) ، وخفضت اسعارها بنسبة ٤٩ بالمئة بناءاً على تدخل السلطات السياسية بعد ما كلف الرئيس شارل الدباس، الشيخ محمد الجسر بالتفاوض مع محتلي الشركة فضلا عن اضطرابات اخرى شهدتها البلاد من اضراب عمال البناء، واضراب السائقين (٣٩) العموميين و اضراب عمال المطابع(٣٨) ، وان الحكومة قد اتهمت الحزب الشيوعي(٣٩) ، الذي اخذ نشاطه السياسي يزداد باثارتها، ولتحقيق اثار الازمة الاقتصادية في البلاد فاتخذ شارل الرباس، بعض التدابير اللازمة فانتهج سياسة الاقتصاد في النفقات ، فالغى بعض الوظائف والدوائر غير المنتجة فضلاً عن احالة عدد من الموظفين إلى التقاعد، ان هذه التدابير لم تكن كافية لسد العجز الحاصل في الموازنة، مما دفع الرئيس شارل الدباس في ١٨ ايار ١٩٤٩ إلى الموافقة على طبع عملة نقدية جديدة بالاتفاق مع البنك السوري اللبناني من اجل تغطية عجز الموازنة ان هذا ، مما ادى إلى ارتفاع قيمة النقد الورقي المتداول، بالعملة اللبنانية السورية ، لكن هذه التدابير، لم تحل المشكلة الاقتصادية لاسيما بعد ما اصبحت نسبة التضخم نحو ٥٠٪ الامر الذي ادى الى ضعف النقد الورقي وضعف قوته الشرائية ، فا ارتفعت الاسعار من جديد(٤٠)وان في تلك المدة التي كانت البلاد تعاني منها مشاكل اقتصادية ، كان الزعماء السياسين منهمكين بالمشاحنات السياسية والحزبية وتقديم مصالحهم الشخصية ومصالح احزابهم وطوائفهم على المصالح الوطنية، ولم يقدروا خطورة تلك الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولم يجعلوا معالجته ، ودرء الخطر عنها هدفاً اساسياً لهم ، كما ان الفساد كان مستشرياً على نطاق واسع في الدوائر الرسمية اللبنانية والفرنسية على حد سواء وقد انكشفت بعض الفضائح المالية الكبيرة ، و المخالفات الادارية والقضائية والتي اتهم باارتكابها اشخاص بارزون من داخل الحكم وخارجه وقد أحال الرئيس شارل الدباس ، عدد منهم إلى المحاكم القضائية وامام ذلك التدهور الاقتصادي في البلاد من جهة، وحاجة الحكومة الملحة للمال من جهة اخرى يستطيع الرئيس، إلى ان يستجيب إلى مطاليب الشعب في تخفيض الضرائب، فاخذ الرأي العام ينقلب تدريجياً ضد الحكومة، ويتأثر بمواقف قوى المعارضة منها للتخلص من هذه الاوضاع المتردية ، ففكر المفوض السامي جذرية بونسو باتخاذ قرارت جذرية يكون من شأنها، تحقيق الوفرة المادية للاصلاح السياسي والاداري في الوقت نفسه(٤١)ويرى الباحث في ذلك من خلال هذه الصراعات التي تعيشها البلاد مما ادى صعوبة إلى معالجة الازمة الاقتصادية، والههم عن الاهتمام بالشؤون العامة مما ادى إلى استحواذهم على اهتمام المرشحين والزعماء السياسين مما ادى ايقاف الحياة النيابية في لبنان .

المبحث الرابع / سياسة فرنسا تجاه رئاسة الجمهورية عام ١٩٣٢ وتعليق الدستور

لقد شارفت ولاية شارل الدباس الدستورية على الانتهاء، فبدأت الاستعدادات الانتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية في وقت مبكر ، منذ منتصف عام ١٩٣١ وكانت الشخصيات المارونية ، عازمة على خوضها مثل أميل آده وبشارة الخوري وحبيب باشا السعد ، ولعل السبب يعود في ذلك الى ان معظم الزعماء الموارنة وعلى رأسهم البطريك الياس الحويك ، كانوا قد طالبوا السلطات الفرنسية على ضرورة ان تكون رئاسة الجمهورية من نصيب الطائفة المارونية من دون سواها لاسيما بعد ما ذهبت الرئاسة الاولى الى شارل الدباس فضلاً عن ان الطائفة المارونية، هي اكثر الطوائف عدداً في لبنان وهي صاحبة الفضل في ايجاد دولة لبنان الكبير، وان تمسك الموارنة برئاسة الجمهورية وتخصيصها لهم(٤٢) ، انما هو

توفر الضمان والاطمئنان على بقاء لبنان وطناً مسيحياً وبذلك تبقى الرئاسة المسيحية ، تقوم مقام الانتداب والحماية الفرنسية في حال الاستقلال، فمارونية الرئاسة تقوم بنظرهم هي ضمان الوجود المسيحي في لبنان، كما ان فرنسا كانت تميل لرغبة الموارنة في تولي رئاسة الجمهورية ، لاسيما وانها وعدت اللبنانيين بأن الرئيس الذي يخلف شارل الدباس مارونياً، وعلى هذا الاساس طالب الموازنة برئاسة الجمهورية وعددها حقاً لهم ، لا يمكن الاستغناء عنه بأي شكل من الاشكال وان هذه المنافسة بين أميل آده و بشارة الخوري ادت إلى انقسام المسيحيين فيما بينهم(٤٣) ، لان سياسة أميل آده فضلاً عن خسارة مجلس النواب محمد الجسر، ولم يحظى بتأييد السياسيين اللبنانيين وهو التقليل من المدارس الحكومية، وعد المسلمون اغلاق المدارس الرسمية قراراً موجه ضد المسلمين، كونه سيحرم اعداد كبيرة من المسلمين الذين كانوا وحدهم تقريباً يرتادون المدارس الحكومية، فضلاً عن أحلال الحروف اللاتينية محل الحروف العربية وضرب الثقافة العربية ، مما يؤدي إلى حدوث انقسامات بين اللبنانيين مع العلم ، ان الفرنسيين كان لهم الدور الكبير في حدوث هذه الانقسامات واستحالة ترشحه لرئاسة الجمهورية ، لانه لم يكن مؤهلاً لتسلم مقاليد البلاد وكونه متطرفاً اذ قال بونسو (انه متطرف لا يمكن اعتباره حصان رمان)(٤٤)اما سياسة بشارة الخوري ، فضلاً عن تأييد النواب المسلمين له وان عدد من النواب يأتمرون بهواه ، الذي كان صديقاً لفرنسا الاول في لبنان واستمرار النفوذ الفرنسي في بلاد المشرق ، فشدد على ضرورة ايجاد الضمانة الخارجية الكافية لاستقلال لبنان وكان اكثر واقعياً، فدعى وجود اهمية الوجود الاسلامي في لبنان او ما يفرضه هذا الوجود من ضرورة التسوية ، وان لم يكن قومياً عربياً بل حاول بجهده الوصول معها الى اتفاق(٤٥) .

المبحث الخامس / التعداد السكاني في لبنان عام ١٩٣٢ وما هي اهم الاسباب التي دعت إلى تعليق الدستور عام ١٩٣٢ وموقف فرنسا منها وانتهاء حكم شارل الدباس عام ١٩٣٤

كان الهدف من هذا التعداد ، هو تدوين جميع الاسماء في سجلات الاحصاء تمهيداً لاجراء الانتخابات العامه، والانتخابات البلدية التي كانت تجري في العام ١٩٢٢ وقد ادى رفضهم الاشتراك في الاحصاء الاول وعدم تسجيل أسمائهم الى تفوق المسيحيين العددي، على حساب المسلمين الامر الذي استغله المسيحيين أحسن استغلال في سيطرتهم على المجلس النيابي وعلى اغلب المناصب الحكومية والوظائف العامه ، مما ادى إلى ان يصبح من الضروري العمل على اعادة التوازن بينهم(٤٦) ، بين المسلمين والمسيحيين فبدأوا يطالبون باجراء احصاء جديد للسكان في لبنان، لقد جرت الاحداث سريعاً في لبنان فجاءت الاستعدادات لانتخاب رئاسة الجمهورية للبنانية لعام ١٩٣٢، وتوقعوا توقعاً قوياً للمسلمين بالاحصاء العام ، وعلى امل ان يستطيعوا ان يمارسوا حقوقهم التي تنص عليها الدستور اللبناني ، لاسيما في تولى منصب رئاسة الجمهورية فطالبوا باحصاء جديد بعدما اكدوا ان الاحصاء عام ١٩٢٢ لم يحصلوا على اي شيء فقد تبنى بعض النواب هذا المطلب في ٢٣ ايار ١٩٣١ (٤٧) ، فقدم عبد الله بيهم إلى مجلس النواب مشروع ينص على ، اجراء احصاء للنفوس في المدة الباقية من العام ١٩٣١ رحب الشيخ محمد الجسر بذلك الطلب ، واستطاع بما كان له من نفوذ ومكانة على جعل الحكومة ومجلس النواب ، يستجيبان لهذا الطلب ويصدران القرار اللازم بهذا الشأن ، مما ادى الى موافقة السلطات الفرنسية على هذا الترشيح في اواخر كانون الثاني ١٩٣٢ ، على ان يشمل الاحصاء المهاجرين ايضاً وعلى اثر ذلك بدأ من المسلمين والمسيحيين ، يعدون العدة واخذت كل طائفة تدعوا ابنائها إلى ضرورة المشاركة في هذا اللاحصاء، من أجل أظهار تفوقها العددي وان التعداد أحد الصفة السياسية، وكان اعلان الحكومة الموعد الاحصاء العام ابدى ارتياحاً عاماً في الاوساط الاسلامية ، التي راحت تذهب بحماس و نشاط استعداداً لذلك الذي تعلق على نتائجه ، امالاً كثيرة فشجعت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية التي اخذت على عاتقها المطالبة بذلك الاحصاء اذ رأى محمد جميل بيهم رئيسها وان من حق المسلمين تولي رئاسة الجمهورية اسوة بالآخرين لذلك طالبت بضرورة الاشتراك في الاحصاء العام بشكل كبير، وفعال مما ادى الى توعية المسلمين على اهمية الاحصاء بالنسبة للطائفة الاسلامية وحثهم على المشاركة الكاملة فيه(٤٨) ، فقد قام البطريك المارونية بالاتفاق مع السلطات الفرنسية بنشر تعميماً صادراً عن البطريكية المارونية يطلب فيه ، بأجراء احصاء المسيحيين المقيمين و المغتربين ان يكون ضمن الاحصاء وان يجري تسجيلهم ، على انهم غائبين وليس مهاجرين لذلك ظهرت منافسة قوية ، بين المسلمين والمسيحيين وذلك ارادت كل فئة ان تحقق الزيادة العددية ، فقد جرى الاحصاء في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٢ واختلفت النتائج المعلنة من مصدر الى آخر، وذلك بسبب احصاء المغتربين والارمن والسريان والكلدان فيذكر، أن سكان لبنان بلغ من المسيح ٣٩٦٧٤٨ والمسلمون ٣٨٦٤٩٩ ونلاحظ ان سبب الخلاف على تحديد من هو لبناني او من هو له الحق في اكتساب الجنسية اللبنانية ، اما المسيح المفروض ان يشمل الاحصاء اللبنانيين المقيمين والمغتربين من اصل لبناني ، اي الذين هاجروا لبنان قبل عام ١٩٢٠ واقاموا في مصر وافريقيا و امريكا ، حتى لو كانوا يحملون جنسية البلاد التي هاجروا اليها(٤٩) ، فكان المسلمون يرفضون هذا المنطق ، يصرون على حصر الجنسية للذين كانوا يقيمون على الارض اللبنانية بعد عام ١٩٢٠ ، اما سلطات الانتداب الذين يعدون ان اللبنانيين هم الذين يسكنون على الأراضي

اللبنانية، وكذلك الذين يستطيعون اثبات انتمائم ، الى اصل لبناني شرط الذين يعبرون عن رغبتهم في اكتساب الجنسية اللبنانية ، وفي النهاية كانت مخيبة للمسلمين لا سيما محمد الجسر ، لانها أظهرت تقدم المسيحين عدداً على المسلمين(٥٠)اما الاسباب التي دعت إلى تعليق الدستور منها المالية، المتعلقة بالازمة الاقتصادية التي ظهرت وطأتها على الشعب اللبناني ، وذلك لتوفير النفقات على الخزينة الا ان اذاعة كولونيال الفرنسية الرسمية وكشفت السر، فاعلن ان السبب في حل المجلس من قبل المفوض السامي بونسو ، ليمنع أحد المرشحين غير المرغوب فيهم من الوصول الى رئاسة الجمهورية اللبنانية وخصوصا بعد التفاف المسلمين باجمعهم حول الشيخ محمد الجسر وتأييد جماعة كبيرة من المسيحيين له، اذ ان انتخاب الشيخ محمد الجسر رئيساً للجمهورية معناه انهيار الكيان اللبناني، الذي وضعه الجنرال غوروا كولت مسيحي لا غير واكد يوسف مزهر ان سبب تعليق الدستور، وحل المجلس النيابي هو عدم وصول مسلم لرئاسة الجمهورية بعد اتفاق أميل آده و جماعته ، اعطاء اصواتهم للشيخ محمد الجسر وهذا ما اعلنه نائب المفوض ريكلو (ان فرنسا لا يسعها ان ترى مسلماً رئيساً للجمهورية اللبنانية) وهكذا نرى الشيخ محمد الجسر بالرغم من محبته لفرنسا وخدماته لهم ومحبة الفرنسين له ، كان غير مرغوب وصوله للرئاسة لكونه مسلماً وكذلك التخلص من المجلس النيابي المتمرد(٥١)رأت الحكومة الفرنسية ان تستبدل المفوض السامي في سوريا ولبنان هنري يونسو برجل قوي وذات حنكة سياسية في ١٢ تشرين الأول دي ماربتل(٥٢) ، الذي وصل إلى بيروت في ٢٤ تشرين الاول من العام نفسه، يحمل تعليمات جديدة من حكومته في باريس(٥٣) ، فقد اقال شارل الدباس من منصبه في ٢ كانون الثاني عام ١٩٣٤ واحدث دي مارينل ، تنظيماً جديداً لادارة الدولة مضمونة ، المفوض السامي يعين رئيس الجمهورية لمدة سنة واحدة ، يعاونه امين سر دولة مسؤول تجاهه وحده مع مجلس المديرين، وانتخاب مجلس النواب محدد الصلاحيات(٥٤) .

الخاتمة

١- من خلال دراستنا لموضوع السياسة الفرنسية تجاه لبنان لم تأتي بشيء يفيد لبنان وانما المجيء بسياسة فرنسية تؤكد على المصالح الفرنسية والدليل في ذلك المجيء برئيس جمهورية شارل الدباس انه الا تدعي الوحيد الذي شقى عصا الطاعه وانه هناك اناس موالين لفرت انما اتوا به مطع لفرنسا وصديقاً لهم وحارب الدولة العثمانية وكان له مقبوليه لدى الجميع .

٢- هناك اناس مقربين لفرنسا مثل اميل اده والشيخ محمد الجسر ولم يكن هناك عداء بينهم وبين هؤلاء لكن فرنسا تقول اقرب الناس اكثر خضوعاً لسيطرتنا وهؤلاء لا يمثلون حصان الرهان لسياستنا .

٣- وان هذه التعديلات التي قاموا بها الفرنسيين ليس لها اساس الازمة العالمية وانما قالوا ان الانتخابات تحتاج الى اموال تشغل كاهل الميزانية وان هذا غير صحيح وانما قالوا ان شارل الدباس هو رجل المرحلة والموالي لنا .

٤- ان الدستور وضع وفق رغبة فرنسا الدليل في ذلك وضع في فرنسا وليس في لبنان وان كان هناك لبنانيين لكنهم لم يكن لهم دور في ذلك والدليل في ذلك عندما كانت هناك تكون قد اتخذوا قرارات لم تكن سارية المفعول الا بوجود المفوض السامي بينهم .

٥- ان اجراء الاحصاء السكاني عام ١٩٣٢ كان فيه نوع من الغبن للمسلمين والدليل في ذلك لم يكن يختلف عن عام ١٩٢٢ هو السماح للمهاجرين قبل عام ١٩٢٠ الحق لهم في الانتخاب في المهجر حتى يكون المسيح الاكثرية لتشكيل الحكومات وفي النهاية انتهى حكم شارل الدباس والمجيئ بحبيب باشا السعد حتى يكون انتخاب الرئيس لمدة سنة والمجلس النيابي مجرد من الصلاحيات .

المصادر والهوامش

١- يتكون المجلس النيابي اللبناني من ثلاثين عضواً ، للمزيد من التفاصيل ينظر حسن الحسن، القانون الدستوري والدستور في لبنان ، منشورات دار مكتبة الحياة ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص١٦٢ .

٢- ضم مجلس الشيوخ عن الموارنة ، أميل آده ، يوسف أسطفان ، حبيب باشا السعد، والبير قشوع وعن الارتذوكس ، جبران النحاس وعن الروم الكاثوليك سليم النجار، وعن الاقليات ايوب ثابت وعن السنة ، الشيخ محمد الحسن، وعن الشيعة ابراهيم حيدر ، وعن الدروز سامي ارسلان.
للمزيد من التفاصيل ينظر، زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص٢٨٥ .

٣- هشام قبلان ، لبنان ازمة وحلول ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص١٩-٢٠ .

٤- بشارة الخوري ، حقائق لبنانية ، ج١، منشورات اوراق لبنانية ، بيروت ، ١٩٦٠، ص١٣٤ .

٥- شارل الدباس / ولد شارل الدباس في السادس عشر من نيسان عام ١٨٨٤ في بيروت والده جرجي خليل دباس من الطائفة المسيحية الارتذوكسية ، الذي أتقن اللغتين العربية والفرنسية تلقى علومه الاولى ، في مدرسة ثلاثة أقمار في بيروت تعلم القراءة والكتابة باللغتين العربية والفرنسية ،

فضلاً عن بعض اصول تعاليم الدين المسيحي ثم انتقل إلى كلية الآباء اليسوعيين ، فاكمل دراسته الثانوية هناك وتخرج فيها عام ١٩٠٠ حصل على شهادة الحقوق، وعمل في المجال الحقوقي والصحافي وكتب في الحرب العالمية الاولى في صحيفتي (Liberte) (Revel) التي كان يصدرها في بيروت اسكندر الخوري وفي عام ١٩٢٦ اصبح اول رئيس للجمهورية اللبنانية، ثم عين رئيسة اللمجلس النيابي ، توفي عام ١٩٣٥ بمرض رئوي .للمزيد من التفاصيل ، اياد ابراهيم عبدالله ، شارل الدباس ودوره السياسي في لبنان (١٨٨٤-١٩٣٥) ، رسالة ماجستير غير منشورةمقدمة ، مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة ديالى ، ٢٠١٥ ، ص١١-١٢ ، اسكندر الرياشي ، رؤساء لبنان كما عرفتم ، منشورات المكتب التجاري للطبع والتوزيع ، ط١ ، بيروت ، عام ١٩٦١ ، ص٣٢-٤٧ .

٦- مسعود الظاهر ، تاريخ لبنان الاجتماعي (١٩١٤-١٩٢٦) ط١ ، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤ ، ص٣١٥ .

٧- مسعود القاهر، المصدر السابق ، ص٣١٥ .

٨- أدمون رباط ، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني ، ط١، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٠، ص٣٧٠ .

٩- حسن الحسن ، القانون الدستوري والدستور في لبنان ، ط٢ ،منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، (د.ت) ، ص١٦٧ .

١٠- أدمون رباط ، المصدر السابق ، ص٣٧٠-٣٧١ .

١١- جريدة النهار (اللبنانية)، العدد ، ١٢٥٦، بتاريخ ١٥ أب ١٩٧٥ .

١٢- وليد عوض ، أصحاب الفخامة ، رؤوساء لبنان ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت، ١٩٧٧، ص٤٩ .

١٣- ادمون رباط ، المصدر السابق ، ص٣٧٣-٣٧٤ .

14- Meir Zamir, Lebanon's quest, the road to state bood (1926-1939) 1.13 tauris. Publishers, London, 2000, p61-63

١٥- ستيفن همسلي لو تفريغ ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، ترجمة بيار عقل ، ط١، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص٢٥٥- ٢٥٦

١٦- حسان حلاق ، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، (١٩١٣ - ١٩٤٣) ، من جمعية بيروت الاصلاحية إلى الميثاق الوطني ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٥ ، ص١٢٧

١٧- كمال سليمان صليبي ، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيرون ، ١٩٦٧ ، ص٢١٧

١٨- محمد الجسر / ولد الشيخ محمد بن الشيخ حسين بن الحاج محمد الجسر في طرابلس وتحديداً في منطقة الحدادين عام ١٨٨١، ولقد عمد والده بتربيته تربية خاصة وحنونه حتى لا يشعر بفقدان الام له ، ثم تلقى تعليمه في بداية حياته على يد والده في المنزل ، ودرس وتعلم الامور الدينية والشرعية في سن مبكر من حياته ثم دخل المدرسة الوطنية في طرابلس ، وهي المدرسة التي اسسها والده وكانت بمثابة المدرسة الوحيدة من نوعها في ذلك الوقت ، اذ تعلم فيها اللغتين التركية والفرنسية وفي عام ١٨٨٩ ذهب بامر من والده الى الجامع الازهر في مصر لاعمال دراسته وتحصيله العلمي ويبقى فيها قرابة السنتين، ودرس المحاضرات الدينية لبعض العلماء البارزين ومنهم الشيخ محمد عبده الذي كان مفتي الديار المصرية اذ استطاع متابعة العلوم الدينية في الازهر الشريف وفي عام ١٨٩٥ ذهب إلى استانبول مع والده اذ قابل هناك السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، واستطاع مقابلة العالم والمصلح جمال الدين الافغاني توفي عالم ١٩٣٥ .

للمزيد من التفاصيل، ينظر عبد الخالق محمد عبد ، محمد الجسر ودوره السياسي والاداري في لبنان حتى عام ١٩٣٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة ديالى ، ٢٠١٦، ص٢٤-٢٦ .

١٩- الجنرال ويغاند / ولد عام ١٨٦٧ في مدينة بروكسل ، ودخل المدرسة الحربية سان سير عام ١٨٨٥ ، ومنها انتقل إلى مدرسة الخيالة في سومور، وعندما قامت الحرب العالمية الأولى، استلم الجنرال فوش قيادة الفيلق التاسع في معركة المارن ، اختاره رئيساً لاركان حربه و تدرب تحت ادارته لا على الاعمال الحربية فقط ، بل ايضا على الخطط السياسية بأشتراكه في مفاوضات الهدنة ثم ، في مداولات الصلح في فرساي فاظهر في ميدان السياسة مقدرة جيدة لذا ارسله بوانكاريه ، إلى مؤتمر لوزان فبقى فيه حوالي شهرين تمكن من خلاله من دراسة احوال الشرق الاوسط والاطلاع على مشاكله وهو ثاني مفوض سامي انتدبته فرنسا لحكم سوريا ولبنان من ١٩ نيسان عام ١٩٢٣ الى ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٢٤ ، وعمل في سوريا على الغاء الاتحاد السوري ، وانشأ وحدة بين دمشق وحلب من كانون الثاني ١٩٢٥ وابقاء حكومة العلويين خارجة عن هذه الوحدة كما افرج عنه في ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ عن المعتقلين في جزيرة أرواد ، توفي عام ١٩٦٥

للمزيد من التفاصيل ، ينظر، جريدة البشير (اللبنانية) العدد ٣٠١٦ بتاريخ ١١ أيار ١٩٢٣ .

٢٠- بشارة الخوري، المصدر السابق ، ص١٢٢ .

٢١- جريدة النهار (اللبنانية) ، العدد ١٢٥٦ ، في ٨ آب ١٩٧٥.

٢٢- ادمون رباط ، المصدر السابق ، ص٣٧٣-٣٧٤ .

٢٣- المؤتمر الثقافي العربي الأول ، لبنان في عهد الاستقلال ، دار الاحد ، بيروت ، ١٩٤٧ ، ص١٩-٢٠ .

٢٤- Meir Zamir , op, cit, p14-15

٢٥- حسان حلاق ، المصدر السابق ، ص١٢٧ .

٢٦- سعيد مراد ، الحركة الوحدرية في لبنان بين الحربين العالمتين (١٩١٤-١٩٤٦) ، معهد الاتحاد العربي ، المجلد الثالث) ط١ ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٢٠٧-٢٠٨ .

٢٧- كمال سليمان صليبي، المصدر السابق ، ص٢١٧ .

٢٨- هناء صوفي عبد الحي ، النظام السياسي والدستوري في لبنان، الشركة العامة للكتاب ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص٧٨-٧٩ .

٢٩- المصدر نفسه .

٣٠- احمد مصطفى حيدر، الدولة اللبنانية (١٩٢٠ - ١٩٥٢) ، مطبعة النجمية، بيروت، ١٩٥٤ ، ص٢٤ .

٣١- بدر الدين عباس الخصوصي، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر الكويت ، ١٩٧٨، ص٣٦ .

٣٢- حسان الحلاق ، المصدر السابق ، ص١٦٣ .

٣٣- بشارة الخوري ، المصدر السابق ، ص١٦٣ .

٣٤- فواز الطرابلسي، تاريخ لبنان من الامارة إلى اتفاق الطائف ، رياض الريس للطباعة والنشر، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص١٦٤ .

٣٥- المصدر نفسه ، ص١٦٥ .

٣٦- المصدر نفسه ، ص١٦٣ .

٣٧- جاك كولان ، الحركة النقابية في لبنان (١٩١٩-١٩٤٦) ، دار الفرابي للنشر و التوزيع ، بيروت ، (د.ت) ، ص١٤٩ .

٣٨- المصدر نفسه .

٣٩- الحزب الشيوعي اللبناني / تأسس في ٢٨ تشرين الأول ١٩٢٤ بأسم حزب الشعب اللبناني ، بعد ان جرت اتصالات بين جوزيف بوغر والاديب اللبناني يوسف يوزبك لتشكيل اول نواة للحزب الشيوعي في لبنان ، قاد الحزب في اواخر ايار ١٩٢٥ ، اول حركة جماهيرية ضد التمثيل النيابي على اساس طائفي، ووقف بوجه المفوض السامي سارايل الذي دعى الى اجراء الانتخابات التشريعية على الاسس الطائفية السابقة نفسها ووجه الحزب نداءه يوم ٢٣ ايار ١٩٢٥ موقفا من لجنته المركزية ، يدعوا فيه العمال والفلاحين للامتناع عن التصويت ، لان مثل هذا النمط من الانتخابات يحرمهم من الاختيار الحقيقي لممثلهم ، الذين سيشاركون في وضع الدستور كخطوة اولى في طريق الاستقلال ، ويعد حزب الشعب اقوى حزب سياسي معارض للانتداب الفرنسي اذ قال عنه روبيه دوكيه (سرعان ما اصبح حزب الشعب حزب المعارضة الحقيقي في دولة لبنان الكبير)للمزيد من التفاصيل ينظر مسعود الظاهر ، تاريخ لبنان الاجتماعي (١٩١٤-١٩٢٦) ، ط١ ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٢٧٣-٢٧٤

٤٠- فواز الطرابلسي ، المصدر السابق ، ص١٣١ .

٤١- بشارة الخوري ، المصدر السابق ، ص١٦٣ .

٤٢- روبير ابيلا ، المصدر السابق ، ص٧٠ .

٤٣- باسم الجسر ، الصراعات اللبنانية والوفاق (١٩٢٠-١٩٧٥) ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٢٨ .

٤٤- محمد جميل بيهم ، النزاعات السياسية بلبنان ، عهد الانتداب والاحتلال (١٩١٨-١٩٤٥) دار الاحد ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص٢٧ .

٤٥- سعيد مراد ، الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين (١٩١٤-١٩٤٦) ، معهد الاتحاد العربي ، مجلد الثالث ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٢٠٩ .

٤٦- بشارة الخوري ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

٤٧- سعيد مراد ، المصدر السابق ، ص٢١٢ .

٤٨- حسان حلاق ، المصدر السابق ، ص١٣٤ .

٤٩- المصدر نفسه ، ص١٣٣-١٣٤ .

٥٠- حسان الحلاق ، المصدر السابق ، ص١٣٤ .

٥١- المصدر نفسه .

٥٢- دي مارتيل / ولد في ٢٧ تشرين الثاني ١٨٧٨ درس الحقوق ثم تخرج من المدرسة السياسية واصبح في ٢٢ ايار ١٩٠١ ملحقاً بمكتب الوزارة ورقي إلى وظيفة سكرتير ثالث عام ١٩١٩ ، وفي ٣٠- تموز ١٩١٣ كلف بااعمال السكرتير الاول في بكين ، وفي ايلول ١٩١٦ عين سكرتير اول وكلف بمهمة سياسية في سيبيريا، وفي تموز ١٩١٨ قام بوكالة المندوب السامي في سيبيريا ، وبعد ذلك نال شهرة واسعة وتقلد مناصب عديدة حتى اصبح مفوض الجمهورية الفرنسية في بكين عام ١٩٢٨ وسفيراً فى طوكيو عام ١٩٢٩ ، إلى أن عين مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان في عام ١٩٣٣ -سعد محسن عبد السياسة الفرنسية تجاه لبنان (١٩١٨-١٩٣٨) رسالة متجستير غير منشورة مقدمة الى معهد التاريخ العربي ٢٠٠٥ ، ص١٩٢ .

٥٣- يوسف مزهر ، المصدر السابق ، ص٩٨٠ .

٥٤- منير تقي الدين ، ولادة استقلال ، ط١، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٥٣ ، ص٢٣ .

Hassan Al-Hassan, Constitutional Law and the Constitution in Lebanon, Dar Maktabat Al-Hayat Publications, 2nd ed., Beirut, 1959,

Zahiya Qaddoura, Modern Arab History, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing, Beirut, 1968,

Hisham Qabalan, Lebanon: Crisis and Solutions, Dar Al-Afaq Al-Jadida, Beirut, 1978

Bishara Al-Khoury, Lebanese Facts, Vol. 1, Awraq Al-Lubnaniyya Publications, Beirut, 1960,

Masoud Al-Zahir, Social History of Lebanon (1914-1926) 1st ed., Dar Al-Farabi, Beirut 1974

Edmond Rabbat, The Mediator in Lebanese Constitutional Law, 1st ed., Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut, 1970,

Hassan Al-Hassan, Constitutional Law and the Constitution in Lebanon, 2nd ed., Dar Maktabat Al-Hayat Publications, Beirut, (n.d.)

Walid Awad, Their Excellencies, Presidents of Lebanon, Al-Ahlia for Publishing and Distribution, Beirut, 1977,

Stephen Hemsley Le Travre, Syria and Lebanon under the French Mandate, translated by Pierre Aql, 1st ed., Dar Al-Haqiqa, Beirut, 1978

Hassan Hallaq, Studies in the History of Contemporary Lebanon, (1913-1943), from the Beirut Reform Society to the National Charter, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing, 1985

Kamal Suleiman Salibi, Modern History of Lebanon, Dar Al-Nahar for Publishing, Beirut, 1967

Abdul Khaliq Muhammad Abd, Muhammad Al-Jisr and his Political and Administrative Role in Lebanon until 1934, unpublished master's thesis submitted to the Council of the College of Education for Human Sciences, University of Diyala, 2016